ريميات

reemw25@hotmail.com
ريم الوقيان

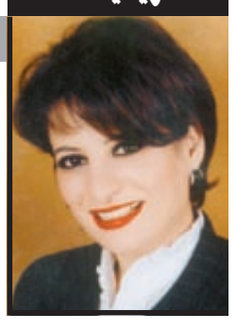

شتان ما بين الانتقاد والاتهام

ظاهرة جديدة هذه الأيام في مجتمعنا وهي ظاهرة «الفهامية بكل شيء»، أصبحنا نتحدث بكل المواضيع وبكل العلوم وكأننا علماء بها، فمثلا لو تحدث أمامك قانوني أو محام عن مادة في القانون يتم انتقاده من قبل طبيب باطني ويفسر للقانوني المادة وهو طبيب بشري والعكس.. أسمع من خلال بعض الزملاء أنهم بذهابهم إلى الديوانية باتوا يجدون الكل عالم ذرة.. ولو تحدث أحد عن رياضة كرة القدم نجد الكل مدربا، حتى المكوك الفضائي أصبح من يجلس بالقهوة ويشرب «شيشة» يعرف كيف يصنع، إننا اليوم والحمد لله مجتمع يفهم في كل شيء، لذلك تجدنا اليوم أكثر تطورا من بوتان والكونغو.

□ □ □

أي عمل يقوم به فرد أو مجموعة يكون هدفه الصالح العام، قابل للانتقاد وقابل للتقييم وفق دراسات أو بحوث أو أرقام، فانتقاد الأداء ووضع المسببات وفق معطيات النتائج ووضع الحلول المعقولة والمدروسة أمر ممتاز، لكن اتهام هذه المجموعة أو هذا الفرد سواء كان عضوا أو وزيرا أو قياديا أو حتى رئيس قسم يخدم أداؤه المصلحة العامة، بالتجاوز سواء المالي أو الإداري دون سند واضح أو دليل يقدم إلى جهة الفصل بالدولة وهي القضاء، أمر على من يكتبه أو ينشره أو يقوله تحمل تبعاته، فالفرق كبير وخطير بين الانتقاد وحرية إبداء الرأي وبين الاتهام وإن صح الاتهام دخل صاحبه بوابة الإصلاح العام وإن كان الاتهام كيديا أو شخصيا أو دون دليل فلا ينسى صاحبه أنه دخل باب التشهير والاتهام الباطل، وتحمل تبعاته أمر يخصه هو وعليه تحمله هو، كون وقتها لا ينفعه فلان قالي.. أو سمعت وغيرها من الأعذار.

□ □ □

نشر أخبار الجرائم بالصحف أو في مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، إذا كان هدفه التحذير وتقديم العبر فنحن معه، لكن إذا كان القصد منه السبق الصحافي والتشهير على حساب ناس وسمعتهم وأهلهم فهذا غير مقبول وغير محمود وأحذر هنا من أننا في مجتمع صغير والأخطاء واردة بكل مكان وليس كل خبر يكتب ولا كل ما يعرف يقال ويجب الا ينسى مرسل الإشاعات انها قد تطاله في يوم من الأيام.

● **من الفريج**: مجموعة من النشطاء بكل شيء يدرسون الذهاب إلى مثلث برمودا بحرا بسبب إحراجهم الشديد عند سؤالهم ما هو مثلث برمودا؟ فكيف وهم لديهم الإجابات والمبررات يحرجون من الإجابة عن مثلث برمودا؟ بالفعل حالة.

انتظارات

dali_alkhumsan@hotmail.com
twitter@bnder22
دالي محمد الخمسان

كبت الحريات في قانون الإعلام

تنص المادة 36 من الدستور الكويتي على أن «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون»، وهذا ما قرره الدستور، ولكن يعيب على مشروع قانون الإعلام الجديد الذي قد تفرضه الحكومة ممثلة في وزارة الإعلام التي صاغت قانونا مشوها ومتشددا لكل من ينتقد الأوضاع الحكومية البائسة أو يحاول أن يكتب ما يمليه عليه ضميره صادقا وموضحا بكل أمانة وحب لهذا الوطن العزيز ومنتقدا الأوضاع غير الصحيحة للممارسات الحكومية الخاطئة فإن القانون الجديد لا يسمح له بذلك، بل يعاقبه أشد العقاب على أفكاره وكتاباته بغرامة مشددة تصل إلى 300 ألف دينار معتقدين أن الكتّاب وأصحاب الرأي والفكر والمثقفين يملكون المليارات وهم يعلمون أن هذه الغرامة قد توصل أصحابها إلى السجن لعدم القدرة لدفع المبالغ الباهظة في قانون متشدد لا يمت إلى حرية الرأي ولا إلى التمدن والتحضر بشيء، بل يدعو إلى التخلف وكبت الحريات ومخالف لنصوص الدستور الكويتي ويسيء إلى الكويت كدولة متقدمة وذات دستور يكفل الحريات وشعب مثقف يمارس الديموقراطية ويحترم الرأي والرأي الآخر. إن حرية الرأي مكفولة للجميع في بلد مثل الكويت يتمتع بحريات واسعة وديمقراطية متقدمة وقضاء مستقل شامخ ومجلس منتخب، وإن كان لا يرضي الطموح، ولكن نحن أفضل من غيرنا بكثير بفضل من الله وعونه، وهذا القانون فيه انتهاك واضح للحريات والمكتسبات والحقوق التي أقرها الدستور الكويتي وهنا يجب على أعضاء مجلس الأمة رد هذا القانون وعدم الموافقة عليه وعدم المساهمة في اغتيال الحريات لما يحمله من تشدد واضح وخنق للرأي، إلا أن في بعض مواده ترتقي إلى أن نؤيدها وبشدة، ومنها حبس كل من يتعرض إلى الذات الإلهية ومقام سيدنا الرسول الكريم وآله وأصحابه وزوجاته والتشدد في التعرض إلى المقام السامي لوالد الجميع أمير البلاد حفظه الله ورعاه الذي يكن له الجميع الحب والتقدير والاحترام.

إن الإعلام الكويتي مفخرة عظيمة للكويت بما يمتاز به من حيادية ومصداقية واستقلالية وقوة في الطرح من خلال الوسائل الكبيرة في تصحيح الاعوجاج وتقييم الأوضاع لدى هذا الإعلام المفخرة والمميز المقدرة في التأثير على الرأي العام لما يمتاز به من صدق ووضوح، فتحية إكبار واعتزاز لجميع وسائل الإعلام ونخص الصحافة الكويتية الرائدة والمؤثرة وعلى رأسها جريدة «الأنباء» الغراء.

إطلالة

Khaled_news@hotmail.com
خالد العرافة

قضية المسرحين.. من يفك طلاسمها؟

قبل شهرين وافق مجلس الوزراء على تمديد صرف بدل المسرحين الذين أتموا 24 شهرا وقد قوبلت تلك الخطوة بالإشادة على مختلف الأصعدة سواء من قبل مجلس الأمة أو وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، خاصة أن الفترة ستنتهي في 31 يونيو المقبل، أي بعد شهرين من الآن ونعود من جديد إلى نقطة البداية حيث كنا نتوقع من إعادة هيكلة القوى العامة الاستعجال في إيجاد الحلول المناسبة لقضية إخواننا المسرحين خلال فترة تمديد الصرف وتوفير الوظائف لهم من قبل الجهاز، ولكن مع الأسف لم يتبق على المدة سوى أسابيع ولم نر أي حل لهذه المعضلة التي عجز الجهاز عن حلها وتم الاكتفاء بالحلول المؤقتة والترقيعية التي ساهمت في تفاقم المشكلة رغم أننا كنا نتوقع من وزيرنا النشط الشيخ محمد العبدالله بعد دوره في تمديد الدعم أن يلزم الجهاز بحل هذه القضية قبل انتهاء المدة من خلال توفير فرص العمل التي تضمن للمسرحين حياة كريمة بدلا من الوضع الذي يعيشونه بسبب البدل الذي يصرف تارة ويتوقف أخرى، وخير شاهد على ذلك أنه لم يتم تحديد يوم معين في الشهر لصرف البدل، كما أن جميع المسرحين لم يتسلموا راتب أبريل حتى الآن بحجة أنه لا توجد ميزانية للصرف.

لذلك القضية يا مسؤولي الجهاز ليست صعبة طالما هناك قرار بالتمديد 6 شهور كان بإمكانكم توفير المبالغ طوال المدة بالتنسيق مع الديوان بدلا من الوضع الحالي الذي يؤكد حالة التخبط التي يعيشها الجهاز لافتقاده الرؤية الواضحة لحل المشكلة، لذلك يجب على وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء المسؤول عن جهاز هيكلة القوى العاملة أن يطبق سياسة الثواب والعقاب على المسؤولين في الجهاز الذين عجزوا عن توفير الحلول والعمل علي تغييرهم وبآخرين لديهم رؤية تساهم في حل القضية، لان المسرحين وأسرهم أمانة، ونحن مقبلون على شهر رمضان المبارك، والبدل سيتوقف عنهم قبل 12 يوما من هذا الشهر، لذلك لابد من الاستعجال في إيجاد الحل المناسب قبل فوات الأوان، ونأمل أن نسمع أخبارا طيبة خلال الأيام المقبلة لإنصاف المسرحين الكويتيين.

محلك سر

nermin_alhoti@hotmail.com
د.نرمين الحوطي

ست أطاطا

ست أطاطا إحدى الشخصيات التي قام بتجسيدها الممثل محمد سعد وكان هذا في صيف 2004، وبعيدا عما كتب من نقد لفيلم عوكل وبعيدا عن رفض الكثير من النقاد في تلك الآونة لنوعية ذلك الفيلم وما يشابهه إلا أننا الآن في تلك الفترة عندما نقوم بمشاهدة الفيلم وبالأخص شخصية «ست أطاطا» نجد أن الفيلم يحمل الكثير من الكوميديا، وهذا لأننا أصبحنا نفتقد الملهاة.

في تلك الفترة أصبحنا شعوبا تميل أغلبيتها للتراجيديا، بل نقدر أن نجزم بأننا مجتمعات تعيش في مأساة مفتعلة بل أصبحنا مؤدين لها بجدارة، بالأمس كان يوجد المؤلف والمخرج والممثل وباقي عناصر أي عمل درامي، أما اليوم فأصبح الفرد هو العمل ككل وفقد العمل أدواته الفنية سواء في الضحك أو التطهير.

نعم في السابق عندما كنا نشاهد الكثير من الأفلام مثل عوكل وغيرها كان النقاد يطلقون عليها سينما المقاولات وكان هناك بالفعل شيء يطلق عليه كوميديا وكان النقد يسلط الضوء على عناصر العمل، أما اليوم فللأسف أصبح العمل فرديا وهذا لا يقتصر فقط على الأعمال الدرامية، بل على حياتنا اليومية أيضا، أصبحت الشعوب تنقسم إلى خلايا عدة الكل يعمل بمفرده والكل يعيش مأساته دون أن يسمع أو يشارك الآخر.

وهنا تكمن المشكلة وهي « الآخر»، عندما ذكرنا في بادئ الأمر شخصية «ست أطاطا» كان مثالا للآخر فرغم أنها شخصية ثانوية إلا أنها كانت عنصرا يفعل الكوميديا في حدث الفيلم، ذلك هو الآخر عنصر بناء للشخصية الرئيسية، ولكن اليوم برغم وجود أنماط كثيرة رئيسية وثانوية في مجتمعنا يقدر المؤلف أن يخرج منها بتوليفة درامية تحمل في طياتها عنصر الكوميديا إلا أننا نجد أن الكثير سواء في الدراما أو في الحياة أصبح يعشق أن يعيش بمفرده وبمأساته، كما لو أن الحرية أصبحت شعارا مأساويا.

● **كلمة وما تنرد**: قال شكسبير «الدنيا مسرح كبير، وإن كل الرجال والنساء ما هم إلا لاعبون على هذا المسرح».

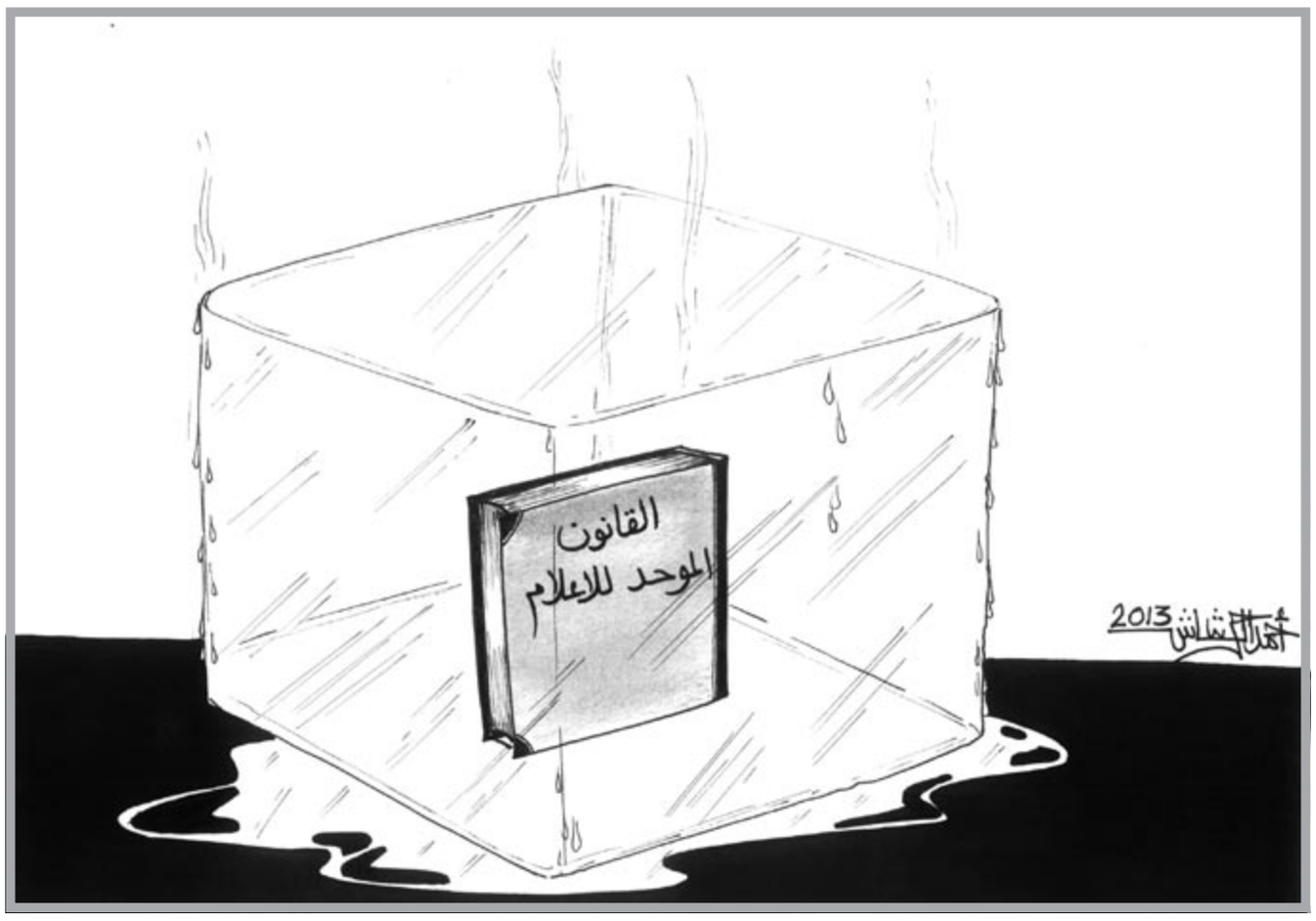

في الصميم

www.leeesh.com
م. غنيم الزعبي

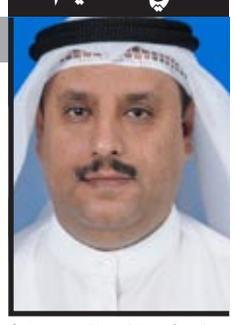

هل أنتقل للنزهة؟ أم أحاول تغيير منطقتي لمثل النزهة؟

نتيجة لعمل زوجتي قبل عدة سنوات في احدى مدارس منطقة النزهة، ترددت على تلك الضاحية الجميلة كثيرا، وللأمانة فقد وقعت في حب هذه المنطقة الراقية، شوارع نظيفة، مدارس نموذجية، عدد طلاب الفصل الواحد لا يتجاوز 13، نعم 13 طالبا، الجمعية مرتبة ورائعة وتشبه افضل مراكز التسوق الحديثة، ويقوم على إدارتها شباب وطنيون من خيرة أهل المنطقة، وتوجد في منتصف المنطقة حديقة كبيرة، جميلة ومرتبة، تحتوي في أجزاء منها على ملاعب للكبار والصغار للتدريب والتسلية، وتوجد ديوانية كبيرة لكبار السن بالقرب من الجمعية، الآن اعكس كل هذه الأمور السابقة، ستجد مناطقنا الخارجية مع الأسف.. فالجمعية منهوبة ويرأس (بعضها) مختلسون، ومليئة بالفوضي والقذارة..

ومدارسنا معدل الصف الواحد اكثر من 30 طالبا، وهي بعيدة كل البعد عن النموذجية، أما حدائقنا فهي مكسرة وأشجارها مهملة ومن الخطر ان تترك عائلتك فيها، أما شوارعنا فأمرها، غريب وعجيب، فهي دائما مليئة بالتراب، من أين يأتي هذا التراب ولماذا لا تزيله البلدية؟! لا احد يعلم.

ما السبب في هذا التمايز الكبير؟ في رأيي الشخصي كل أهل الكويت فيهم خير وبركة وكلهم سواسية، لكن اعتقد ان الفرق ان البعض يسكت، ويصمت عن الأخطاء المحيطة به، ولا ينظر حوله ويقول أنا أستحق افضل من هذا، طبيعة عملي تتطلب مني الذهاب الى لجنة المناقصات مرة بالأسبوع وقد صدمت من ان الميزانية المرصودة لنظافة محافظة مثل الفروانية هي الأعلى، لكن الواقع يقول العكس، شالسالفة؟ ليش هالتناقض؟ الجواب هو ثقافة اللامبالاة.. نأكل ونشرب ونتكلم سياسة حتى الفجر.. لكن لا أحد يذهب إلى مراقب النظافة في محافظته ويشتكي.. ليش شارعي وسخ..؟ فلا احد يبالي.. وقس على ذلك في التعليم والصحة وباقي المجالات.. نحن فقط لا نهتم.. (والذي يسكت على شي يستاهله).

● **نقطة أخيرة**: بداية التغيير هي النظر حولك والقول أنا أستحق أفضل من هذا.

القصد

http://www.ahmadalkhateeb.blog.com _ 27mad08@yahoo.com
أحمد طاهر الخطيب

القانون

لن يكون هناك احترام للقانون ما لم يطبق على الكل، وأقصد بـ «الكل» الذي لا يتجزأ مثل ما يحدث عندنا، بمعنى أن يطبق القانون أولا على جميع أعضاء السلطتين، حتى المواطن والمقيم على هذه الأرض دون أي استثناء.

الحديث حول قانون جديد للمرور بعقوبات مشددة هو ضرب من الخيال ما لم تكن هناك إرادة حقيقية لتطبيقه والعمل به دون مجاملات ومحاباة لأي كان، قانون المرور القديم لم يفشل ولم يكن ناقصا حتى يتم تغييره، إنما المشكلة أن القانون كان مجرد حبر على ورق لا قيمة له بسبب المجاملات وإرضاء أصحاب النفوذ وأولهم بعض من يشاركون في تشريع مثل تلك القوانين.

عودتنا الحكومة ومنذ زمن نحن كشعب على تجاوز القانون والضرب به عرض الحائط بتساهلها في تطبيقه، ليس فقط في القوانين المرورية بل في كل القوانين التي تحكمنا في البلد ولا أدل على ذلك سوى كم القضايا المحفوظة في الأدراج إرضاء لفلان وعلان، وكانت نتيجة ذلك ما نراه الآن من تجاوز وكسر لهيبة الدولة وقوانينها.

● **القصد**: الدولة تضع القانون لينظم العلاقة بين الأفراد وليحفظ حقوقهم ويبين واجباتهم، ويبدو أن البعض يفهمه بطريقة أخرى غير التي نفهمها نحن المواطنين الملتزمين بالقانون، فكان تراخي الحكومة في تطبيق القانون سببا كافيا لقفز البعض عليه وكسره دون أن يرف له جفن وتلك حقيقة مخزية لبلد يدعي احترام القوانين، فإذا كنا سنشرع قانونا مثل قانون المرور ليطبق فقط على المواطن الضعيف فلا طبنا ولا غدا الشر، إذن العيب فينا وليس في القانون.

رؤى كويتية

baselaljaser@yahoo.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

مشكلة «الداو» في صيغة التعاقد لا «الإلغاء»

يعتقد بعض الإخوة في مجلس الأمة بأن مشكلة صفقة الداو كيميكال تتعلق بكيفية إلغاء الصفقة وأسباب الإلغاء، بينما الحقيقة أن المشكلة تكمن في كيفية صياغة عقد هذه الصفقة وكيف تم وضع شرط جزائي على الدولة بهذه القيمة وهي في طور التفاوض ولم يتم إبرام العقد النهائي لها؟ فكيف يقوم ممثلو الدولة الذين يفترض بهم الحرص على مصالح الدولة وطنا وشعبا، وهم في طور التباحث ودراسة موضوع الشراكة وتقييم الأصول التي ستدخل في هذه الشراكة يقبلون بوضع شرط إلزام الدولة بالشراء قبل التحقق من جدوى الشراكة؟ وهنا مكمن المشكلة ومثار الشبهات والتساؤلات، فعلى سبيل المثال لو وجدت الدولة بعد دراسة الشراكة انها غير مجدية وقررت عدم الدخول فيها فإنها ستكون ملزمة أيضا بدفع التعويض الذي وضعته الداو على الكويت، أي ان الدراسة والبحث ما هما إلا تحصيل حاصل، فالصفقة تمت بغض النظر عن جدواها للجانب الكويتي أو أضررها به، والتحقيق يجب أن ينصب في هذا الجانب لمعرفة الأشخاص الذين مثلوا الجانب الكويتي في هذه المفاوضات وقبلوا بهذا الشرط الجزائي الذي يلزم الكويت في هذه الصفقة حتى لو كانت غير مجدية بل وحتى لو كانت صفقة خاسرة، ولتبسيط الأمر، لنفترض أن مواطنا شاهد بيتا من الخارج وأراد شراءه فتحدث مع صاحبه لشرائه فيضع صاحب البيت شرطا جزائيا على المشتري بأنه سيتيح له مشاهدة البيت من الداخل وفي حال تراجعه عن الشراء أو إذا وجد البيت غير مناسب لاحتياجاته فإنه ملزم بدفع تعويض للبائع بما قيمته أكثر من 30٪ من قيمة البيت المتفق عليها، فهل يعقل مثل هذا الشرط؟ وهل يوجد عاقل يقبل به؟ وهذا بالضبط ما حدث في صفقة الداو كيميكال.

أقول ما قلت بعد أن قرأت تصريحات لبعض النواب في لجنة التحقيق في خسارة الداو يقولون فيها إن إلغاء الصفقة كان لأسباب سياسية بحتة وهذه النتيجة معروفة وليست بحاجة للجنة تحقيق، فقد كانت حلقاتها على رؤوس الأشهاد وعلى مرأى ومسمع الجميع، إلا أن ما يحتاج البحث والتحقيق هو من تسبب بوضع هذا الشرط الجزائي الجائر بمخالفة الحق وما يجري بالواقع ويخالف المنطق السوي، وما أسباب القبول بهذا الشرط؟ وما منطقها؟ وهل كان هذا لتحقيق منافع أو تكسبات شخصية على حساب المال؟ والأهم من هم هؤلاء؟ وما الذي استفادوه نظير هذه الخدمة العظيمة لتلك الشركة؟ وهل سيستمرون في مواقعهم الوظيفية ليحققوا المزيد من الخسائر للمال العام؟

هذه الأسئلة هي التي تحتاج بل وتتطلب الإجابة ولا سواها.. فهل من مدكر؟